

## الأمن الاقتصادي والتنمية : قراءة تحليلية مع الإشارة لوضع الأمن الاقتصادي الكويتي

(ECONOMIC SECURITY AND DEVELOPMENT: ANALYTICAL READING WITH  
REFERENCE TO STATE OF KUWAIT ECONOMY)

أحمد منير نجار (1)  
Ahmad Mouneer Najjar  
mouneer@cba.edu.kw

**المخلص:** يعتبر الأمن الاقتصادي أحد أنواع الأمن التي تشملها متطلبات التنمية الشاملة وبحاول البحث توضيح العلاقة التبادلية بينهما ومحددات تلك العلاقة مع التركيز على دولة الكويت كحالة من حالات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، إضافة للآليات الاقتصادية المساعدة على إيجاد تلك العلاقة .

**الكلمات المفتاح:** التنمية - الأمن الاقتصادي - السياسات الاقتصادية

**المقدمة:** تعتبر المتغيرات الاقتصادية في اقتصاديات القرن الحادي والعشرين من أهم المتغيرات التي بدأت تحكم الحياة السياسية والحياة العامة، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية بقسميها الفقير والغني. ويمكننا القول بدون المبالغة أن وراء المشكلات الاقتصادية تكمن مشكلات العالم بأجمعه.

وباعتبار أن دولة الكويت تعتبر جزء من الدول النامية الغنية ولها خصائص وظروف هذه الدول التي أدت بشكل أو بآخر لتبديد نسبي من طاقتها المادية والبشرية في نصف القرن الماضي ، فإنها مطالبة بانتهاج إستراتيجية سريعة تستند على خيارات منهجية صحيحة بما يوفر الجهد والمال والأكثر أهمية توفير الوقت ، الذي يعتبر من الركائز الأساسية لعملية التنمية . فالانطلاق الخاطئ قد يؤدي إلى التأخر في مراكز التنافسية الاقتصادية . لكن الأخطر هو أن يؤدي إلى فقدان القاطرة (المحرك الأساسي) والبقاء في إحدى محطات الانتظار الطويل .

فالتنمية في دولة الكويت لا تهدف فقط لرفع مستوى المعيشة ، لكن الهدف الأهم هو تأمين الأمن الاقتصادي المتمثل في معالجة الخلل في الهيكل الاقتصادي ومحاولة إيجاد بدائل متعددة للدخل ، فاقتصاد النفط الوفير لا يعني الأمن الاقتصادي ، فهو اقتصاد البعد الواحد ، وعائداته تنبع من مورد قابل للنضوب إن عاجلاً أم آجلاً . كما أن تجارته هي أساس الثروات بشكلها الأولي الريعي ( ناتج أحد عناصر الإنتاج فقط وهو الأرض ) وليس نتيجة عناصر الإنتاج الوطنية الأخرى من رأسمال وعمل وإدارة . كما أن قيام الدولة بتأمين مستوى مرتفع من معيشة المواطنين الكويتيين المعتمد على الدخل الريعية ، وتأمين جميع متطلباتهم من الخدمات الأساسية هو أبعد ما يكون عن الوضع الأمثل لمفهوم الأمن الاقتصادي ، ومفهوم توفير الحوافز الاقتصادية لأفراد المجتمع الكويتي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ومن ضمنها الأمن الاقتصادي . ( بلير . 2009 ) .

من المقدمة الموجزة أعلاه يتبين العلاقة الهيكلية المتينة والطرديّة بين كل من مصطلح الأمن الاقتصادي والتنمية . وتبقى العلاقة الجدلية بين الباحثين المتمركزة حول من يقود من؟ إلا أنه مهما كانت تلك العلاقة الجدلية ونتائجها فالكامل يجمع على أنه لا بد

من وجودهما معاً حتى تتحقق التنمية المستدامة. إن ورقة العمل ستحاول التطرق إلى العلاقة بين الأمن الاقتصادي والتنمية ، وصولاً إلى محددات الأمن الاقتصادي ، وانتهاءً بآليات تحقيق الأمن الاقتصادي ، ولتختتم بخلاصة وتوصيات تخدم البحث .

(1) جامعة الكويت - كلية العلوم الإدارية - قسم الاقتصاد - مشرف وحدة منظمة التجارة العالمية (WTOU) - مركز التميز في الإدارة

Website: www.cba.edu.kw/mouneer - E-mail: [mouneer@cba.edu.kw](mailto:mouneer@cba.edu.kw) - Tel: +96524988363/8357

**المنهجية:** اتبعت المنهجية الوصفية التحليلية في عرض موضوع البحث .

### Abstract

Economic variables considered in the economies of 21<sup>st</sup> century as one of the most important variables that control political, and public life, whether in developed or developing countries, poor or rich. We can say without exaggeration that beyond economic problems lies the whole world problems. State of Kuwait is a part of rich and developing countries. Kuwait need a quick strategy based on valid methodology to save money and times which is the cornerstone of the development process, and to achieve its economic security. The faulty launch of right strategy may lead to a delay in level of economic competitiveness and economic security; which means balanced economic structure, multiple alternative of income resource out of oil income. Oil economy does not mean economic security. Oil is just one of production factors and not the result of other production factors as labor and management. As to ensure a high standard of living for all Kuwait citizen, ensuring all requirements of basic services are far from ideal economic security concept. In brief, there is a strong structural relationship between economic security and economic development. This relationship keep dialectic between researches insuring that question who's leading who? Whatever the result, both must excite together in order to achieve sustainable development.

Keywords: Economic Development-Economic Security-Economic Policy-Sustainable Development.

2017 GBSE Journal

### أولاً : العلاقة بين الأمن الاقتصادي والتنمية

ارتبط الأمن بمفهومه الشامل والمتكامل بما فيه مفهوم الأمن الاقتصادي بالتنمية الشاملة ارتباطاً ذو ثلاثة أبعاد : البعد المباشر والبعد الهيكلية العضوي الدائري والبعد الديناميكي الحركي المستمر . ( الخضير ، 2009 ، 1 )

#### 1 - البعد المباشر :

من الطبيعي أنه بدون التنمية الشاملة لا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي ، فالتنمية الشاملة تعني الانتقال بالمجتمع خلال الزمن إلى تكوين هيكل اقتصادي اجتماعي سياسي بمستويات ترتفع مع الزمن .

#### 2 - البعد الهيكلية العضوي الدائري :

حيث نجد أن الأمن الاقتصادي والتنمية الشاملة كل منهما يؤثر في الآخر تأثير سبب ونتيجة بأن معاً. فإذا كانت التنمية الشاملة تعتمد على مجموعة عوامل ومتغيرات متعددة فإن الأمن الاقتصادي يعتبر المحرك التقني والألية التنفيذية لها. كما نجد أن التنمية الشاملة هي التي تساهم فعلياً في ترسيخ وتأمين أساسيات الأمن الاقتصادي .

### 3 - البعد الديناميكي الحركي المستمر :

وهذا يعني التغيير المستمر في العلاقة بين التنمية الشاملة والأمن الاقتصادي وتأمين التوازن الاقتصادي والانتقال بهذا التوازن إلى توازن جديد بمستوى أفضل في كل مرحلة من مراحل التطور والتقدم في كافة مجالات النشاطات الاقتصادية التي وضعتها استراتيجيات التنمية الشاملة . ( بلير ، 2009 ) .

يستنتج من العلاقة بين المتغيرين : الأمن الاقتصادي والتنمية الشاملة وبالإبعاد الثلاثة التي تم إلقاء بعض الضوء عليها أن هذه العلاقة هي علاقة مركبة متعددة الجوانب والأبعاد وتشمل على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعمل وبأن معاً وبشكل متوازن ومتوازي وليس بشكل متتالي أي تنفيذ الأولى لتحقيق الثانية . ( الأسرج ، 2011 ، 1-5 )

### ثانياً : محددات الأمن الاقتصادي

رغم ما تم من إلقاء الضوء على أهمية الأمن الاقتصادي كآلية أساسية من آليات الوصول للتنمية الشاملة إلا أن هناك محددات قد تقف عائقاً أمام تحقيق مستوى مرتفع من الأمن الاقتصادي ، والمحددات التي سيتم تحليلها تتعلق بشكل أساسي في دول مجلس التعاون بشكل عام وتنطبق بالضرورة على دولة الكويت .

### المحدد الأول: الارتباط الاقتصادي بالمتغيرات الاقتصادية الدولية وخاصة الأسواق العالمية

لا يخفى على أحد أهمية التجارة الدولية ودورها الحيوي في عملية التنمية الاقتصادية ، فالصادرات تعمل على تشجيع الإنتاج وتدفع لزيادته وبالتالي زيادة إجمالي الناتج المحلي GDP ، كما تعمل المستوردات من طرف آخر وبشكل غير مباشر على زيادة معدل نمو الناتج المحلي من خلال توفير احتياجات التنمية الاقتصادية السلعية والخدمية وخاصة الإنتاجية منها . ودول مجلس التعاون ومنها دولة الكويت تعتبر من الدول النفطية حيث تشكل الصادرات الكويتية نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الكويتي (حوالي 70% عام 2015) إن هذه النسبة المرتفعة أدت لربط اقتصاد دولة الكويت - واقتصاديات دول المجلس الأخرى - بأوضاع السوق العالمية ، حيث أن مستوى عرض السلع الاستهلاكية والإنتاجية في السوق الكويتي يتأثر إلى حد كبير بأوضاع السوق العالمية. وإذا ما تقصينا جانب الصادرات من التجارة الخارجية الكويتية نجد أهمية صادرات النفط وخاصة الخام منه نسبة إلى إجمالي الصادرات ، وإذا ما استبعدنا إعادة التصدير من بند الصادرات فسنجد أن الصادرات الأخرى غير النفطية لا تشكل سوى نسبة بسيطة جداً من إجمالي الصادرات .

### المحدد الثاني : الاعتماد على العملة الأجنبية

تعتبر ندرة رأس المال البشري عموماً وندرة رأس المال البشري النوعي من أهم عقبات تحقيق الأمن الاقتصادي وبالتالي تحقيق عملية التنمية الشاملة أو بالعكس في دولة الكويت. وبما أنه كان من الصعوبة بمكان تحقيق النمو الاقتصادي الذي حظيت به دولة الكويت في العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية دون الاعتماد على العملة الوافدة وذلك للنقص الكمي والنوعي في قوة العمل الكويتية ، ولعدم توفر الخبرات المواطنية ، وكذلك عدم توفر الاستعداد النفسي للقيام بالعديد من وظائف متطلبات التنمية ، فقد قامت

الدولة بالاستعانة بالأيدي العاملة الوافدة واستقدمت أعداداً كبيرة جداً من هذه العمالة مما أدى لوضع فريد جداً في التاريخ الحديث لدولة الكويت - وكذلك باقي دول مجلس التعاون - حيث أصبح السكان الأصليين وفي فترة وجيزة أقلية نسبية ، وسط أغلبية متزايدة من الوافدين ، الأمر الذي يهدد الأمن الاقتصادي الوطني من جهة ، كما يعد خللاً له بعده الحضاري المادي والمعنوي والمجتمعي خاصة على المدى الزمني الطويل.

وإذا ما دخلنا في تفاصيل التركيب الهيكلي لتوزيع العمالة الوافدة على النشاطات الاقتصادية نجد أن هناك هيمنة جنسيات محددة على نشاطات محددة مما قد يخل بالأمن الاقتصادي الوطني دون شك. فالعمالة الأجنبية ينظر إليها في مجال التأثير على مكونات الأمن الاقتصادي الوطني من جوانب متعددة لعل من أهمها:

### 1 - الأثر على التوازن النوعي للسكان في الكويت

إن التركيب الهيكلي الاجتماعي للدولة لا بد أن يتأثر بدرجة كبيرة مع وجود العمالة الوافدة ، حيث أن غالبية هذه العمالة وردت للدولة بغاية العمل لذلك فقد تركزت ضمن الفئة العمرية 25 - 45 سنة ، ونظراً لارتفاع الأسعار في الدولة وكذلك قوانين الإقامة ، فقد قدمت غالبية العمالة الوافدة دون اصطحاب عائلاتها ، كما أن الاستقدام في بداية عهود التنمية كان للاستفادة من هذه العمالة في أعمال البنية الأساسية التي تطلبت أعمال يدوية مما يعني أن نسبة عالية من العمالة كانت من العمال شبه المهرة وحتى غير المهرة وكان السواد الأعظم منهم من الذكور وذوي المستوى التعليمي المنخفض .

إن خصائص العمالة الوافدة أعلاه شكلت نقاط ضعف في التركيب الهيكلي الاجتماعي ، وحالة عدم توازن خاصة بين الذكور والإناث للعمالة الوافدة .

ويمكن القول بهذا الصدد إن استقدام العمالة الوافدة دون اصطحاب العائلات قد يكون له أثر اقتصادي إيجابي من حيث تخفيض أعباء التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ... الخ، لكن قد يكون له تكاليف عالية جداً على المجتمع الكويتي من حيث انخفاض مستوى الأمن المجتمعي وهذا ما نلاحظه حالياً من خلال الحوادث الاجتماعية اليومية والتي تؤثر دون شك بشكل أو آخر على مستوى الأمن الاقتصادي.

### 2 - الأثر على التنمية البشرية في دولة الكويت

إذا كان لبعض العمالة الوافدة (ومنها العربية) دوراً إيجابياً في تحقيق التنمية البشرية في دولة الكويت سواء من خلال مساهمتها بالعملية التعليمية أو الإعلامية أو الصحية، إلا أن هناك آثاراً سلبية لا يستهان بها قامت بها بعض جنسيات العمالة الوافدة تركت آثاراً غير مرغوبة على التنمية البشرية منها:

- الآثار السلبية لبعض العمالة الأجنبية في التنشئة والتغير الاجتماعي (الخدم والسائقين والطباخين)
- الآثار السلبية على الهوية الوطنية والانتماء
- الآثار السلبية على السلوك المكتسب للأطفال

### 3 - الأثر على التنمية الاقتصادية

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النسبة المتدنية لمساهمة الكويتيين في قوة العمل العاملة في النشاطات الاقتصادية اللازمة لعملية النمو والتنمية، فإننا نجد أن التنمية الاقتصادية بحد ذاتها تتأثر إلى حد كبير بخصائص العمالة التي تقوم عليها وخاصة العمالة الوافدة. فتحرك الدولة السريع لتأمين احتياجات التنمية الاقتصادية من قوة العمل أغفلت - بدافع الحاجة الملحة - الاهتمام بالمستوى التعليمي والتدريب، خاصة مع بدايات عملية التنمية. فالعمالة الوافدة لدولة الكويت كانت بمعظمها تعاني من ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التدريب. إن هذه الخصائص أدت لوجود عمالة وافدة فائضة عن الحاجة خاصة مع انتهاء عمليات البناء الأساسية للبنية التحتية. إن هذا الفائض أصبح عبئاً على التنمية، كما أصبح متغيراً يدفع بمستوى الأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي نحو الأسفل. لقد انعكس ذلك في مؤشر البطالة السافرة منها والمقنعة وذلك بين الوافدين والأكثر صعوبة بين المواطنين الكويتيين كذلك.

وبالنسبة للاقتصادي التنموي فإن التكلفة الإجمالية للتنمية في دولة الكويت تعتبر مرتفعة مقارنة بالدول المصدرة للعمالة الوافدة حيث أن دولة الكويت تستورد العمالة وتتوسع في الخدمات اللازمة لمقابلة احتياجاتها، وإذا ما تجاوز استيراد قوة العمل متطلبات التنمية الحقيقية فعندها ستظهر البطالة السافرة والمقنعة سواء بين الكويتيين أو بين الوافدين مما يشكل خسائر اقتصادية واجتماعية، إضافة لذلك فهناك طرد طبيعي بشري نوعي نتيجة التوسع في استخدام الميكنة وحلول الآلة نسبياً محل الحاجة للعمل البشري.

يستنتج من التحليل الموجز أعلاه أن ارتفاع نسبة الأمية في العمالة الوافدة يتوجب معه ضرورة تبني شروط معينة يجب توافرها في العمالة الوافدة حين قدومها وعلى أساس استقدام وظيفي اقتصادي. كما أن ارتفاع نسبة الأمية في العمالة الوافدة سيكون عائقاً أمام المستويات التقنية التي تتطلبها عمليات التنمية.

#### 4 - الأثر على صراع الثقافات

إن تدفق العمالة الوافدة لدى دولة الكويت ومن جنسيات متعددة أدى لخلق تباين واضح في الثقافات وتعدد اللغات والأديان والعادات والتقاليد، كما تحولت العمالة الوافدة إلى مجموعات من الأقليات المتباعدة اجتماعياً وثقافياً والمختلفة تماماً عن المجتمع الكويتي. إن هذا التباين يؤدي دون شك إلى خلل في صياغة واستمرار الثقافة الاجتماعية والهوية الوطنية الكويتية من الناحية المحلية والقومية كذلك. وتتوقف المحصلة النهائية لعملية التفاعل والتأثير على مقدار الثقل النسبي لكل مجموعة من هذه المجموعات. إن هذا الانقسام والتنوع والتكثف سيكون له دون شك أثر واضح على مكونات الأمن الاقتصادي ومرة أخرى على مكونات الأمن المجتمعي في دولة الكويت.

#### المحدد الثالث : وجود خلل في هيكلية الأجور

يتجلى الخلل في هيكلية الأجور في سوق العمل الكويتي مما يؤثر على مستوى الأمن الاقتصادي في النقاط التالية:

- اختلاف مستويات الأجور وداخل النشاط الاقتصادي الواحد وحتى المهنة الواحدة حسب جنسيات العاملين.
- اختلاف مستوى الأجور بين القطاعات الاقتصادية (قطاع النفط وقطاع الصناعات التحويلية، قطاع المصارف، قطاع الزراعة والصيد) مع عدم وجود نظام ضريبي تصاعدي .
- اختلاف مستوى الأجور بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- اختلاف مستوى الأجور بين قوة العمل الوطنية والوافدة لنفس الأعمال وفي نفس النشاط الاقتصادي.

#### المحدد الرابع : الخلل التنموي حسب التمرکز الجغرافي والتحضر المكاني

1. التركز الجغرافي: ويتجلى في التوزيع الاستثماري التنموي حسب المحافظات ومناطق الدولة .
2. التوزيع الجغرافي للكثافة السكانية حسب المحافظات
3. التحضر المكاني: فهناك ظاهرة ارتبطت بالتركز الجغرافي والتحضر السريع ، حيث نشأت مناطق حضرية حديثة لا يزيد عمرها عن سنوات قليلة تحولت من أراضي ليس عليها أي بناء أو مجمعات سكنية صغيرة لتصبح سكنية كبيرة ومدن حضرية حديثة .
4. التركيز المستمر على تجمع النشاطات الاقتصادية والتجارية في محافظة العاصمة وحولي مما يؤدي لخلل في مؤشرات الأمن الاقتصادي في باقي المحافظات

### ثالثاً : آليات تحقيق الأمن الاقتصادي في دولة الكويت

**الآلية الأولى: التنويع الاقتصادي Economic Diversification** ( السعدون ، 2016 ، 2-1 )  
يعتبر تحقيق هدف التنويع الاقتصادي من أهم مكونات تحقيق الأمن الاقتصادي وكذلك أحد الآليات الهامة في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، كما يعد من التحديات الكبيرة والمصيرية التي تواجه الاقتصاد الكويتي - واقتصاديات دول مجلس التعاون عموماً - فالكويت كما أسلفنا تعتمد أساساً على تصدير أحادي لسلعة ناضبة هي النفط . تتعرض عوائد هذه السلعة الى تقلبات وتذبذبات تتعلق بالأسواق العالمية للنفط وبالتالي لا يمكن الارتكاز عليها في وضع برنامج عملي تنموي مستدام اعتماداً على متغير غير محدد المعالم.

#### **1 - ما هية وأهمية التنويع الاقتصادي والذي يهدف الى:**

- زيادة فرص الاستثمار المحلي الأجنبي المباشر FDI في مجالات إنتاجية حقيقية
- توفير إمكانية إيجاد فرص عمل حقيقية للعمالة الوطنية بعيداً عن الوظائف الحكومية.
- التوسع في إيجاد فرص صناعات تصديرية أو إحلالية
- التخلي عن الاقتصاد الريعي المسيطر
- التنسيق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل
- تنويع مصادر الدخل تحسباً لنضوب المصدر الوحيد الحالي وهو النفط

#### **2 - مكونات التوسع في التنويع الاقتصادي في دولة الكويت**

وقد يكون من أهم هذه العناصر: الخصخصة، والتوسع في استخدام مشاريع البناء والنقل والتحويل BOT بصورة المتعددة، وتشجيع دور الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ومشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والعام PPP . (نجار، 2006، المصارف، العدد 30)

### الآلية الثانية : السياسة المالية Fiscal Policy

تاريخياً، وفي فترة ما قبل النفط لم يكن للسياسة المالية - (بطرفيها: الأول الإيرادات المتمثلة بالضريبة والرسوم والزكاة، والثاني المتمثل في الإنفاق العام الذي شكل في غالبية بنود الإنفاق الجاري والعسكري والجزء اليسير من الإنفاق الاستثماري) - دور يذكر في السياسة الاقتصادية بمفهومها المعاصر وكأحد آليات تحقيق الأمن الاقتصادي. (نجار، 1999)

أما في الفترات اللاحقة فقد شهد الإنفاق العام تطوراً ملحوظاً ارتبط بالنفط وتطور أسعاره باعتباره المصدر الأساسي للإيرادات العامة، ونظراً لضعف مرونة الإنفاق العام، مقارنة بمرونة الإيرادات، التي اعتمدت أساساً على أسعار النفط، المتقلبة عالمياً، والتي اتجهت نحو الانخفاض، مما أدى لانحسار الإيرادات العامة. لقد ظهر العجز المالي الذي ابتدأ ظاهرياً ومؤقتاً عام 1981 ليصبح حقيقياً ودائماً خاصة بعد حرب التحرير عام 1991 وما بعدها وحتى حالياً (2015) بعد الانخفاض الهائل في أسعار النفط.

ولمواجهة العجز مع بواكر ظهوره فقد قامت الحكومة الكويتية بالسحب من الاحتياطي العام مما كان له الأثر السلبي على عوائد الاستثمارات الخارجية التي تعتبر من الروافد الهامة للإيرادات العامة غير النفطية، كما طرحت الحكومة أدوات الخزانة في مجال الاقتراض الداخلي، مما أدى لارتفاع تكلفة الدين العام وترتب على ذلك مجموعة من التأثيرات السلبية على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية، منها تراجع قيمة استثمارات القطاع الخاص والأصول الأجنبية لدى البنك المركزي وتأثر أسعار الفائدة... وغيرها.

وتجب الإشارة بهذا الصدد، إلى أن عملية هيكلية الاقتصاد الكويتي لا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها، بل لابد من جهود وإجراءات وتشريعات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتم على مستويين زمنيين: الأول قصير الأمد ينشد التوازن المالي وتكون آثاره مؤقتة، إذا لم تتوافق بالمستوى الثاني طويل الأمد. والذي يتطلب إستراتيجية واضحة المعالم تتسم بشيء من المرونة لتصحيح هيكلية الاقتصاد القومي، ودعم آلية السوق ورفع كفاءة ومساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إضافة لتنويع مصادر الدخل غير النفطية مثل زيادة مساهمة الصناعات التحويلية في مجمل الناتج المحلي، ورفع كفاءة الاستثمارات الخارجية والحذر من سوء إدارتها والتقلبات الاقتصادية في أسواق المال العالمية. (تقرير الشال 2015، 1-2)

كما نعتقد أنه أن الإوان للتفكير الجدي بنظام ضريبي يتصف بالكفاءة والعدالة والبساطة ليشمل مطارح ضريبية متعددة مثل ضرائب العقارات وضرائب السلع الكمالية وضرائب الصناعات الملوثة وضرائب أرباح الشركات الأجنبية ورسوم الانتفاع.. الخ. كما أن الأوان لعدم البقاء في منأى عن إيجاد المزيد من المصادر الأخرى - الحقيقية وليس الربعية - البديلة للدخول النفطية لتساهم بتوفير بعض الموارد المالية ليس في الأجل القصير فقط وإدارة الأزمات، وإنما الأهم في الأجل الطويل لتحقيق النمو والتنمية وبالتالي الاستقرار الاقتصادي المستهدف. (نجار، 1999، 52 - 53)

### الآلية الثالثة: السياسة النقدية Monetary Policy

في كتابها " الاقتصاد السياسي الدولي للبنوك المركزية في الدول النامية " تقول سيلفيا ماكسفيلد : إن الدول تحتاج بداية لأن تختار :

علماً وطنياً Flag ونشيداً وطنياً National Anthem وبنكاً مركزياً Central Bank

إن هذه المقولة تدل على أهمية البنوك المركزية التي تضع السياسة النقدية لتشارك في تحقيق قسماً من الأمن بمفهومه الشامل وتأخذ على عاتقها جزء منه لتحقيق الأمن الاقتصادي .

وباعتبار أن البنك المركزي هو المسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية في الاقتصاد الوطني ، فإنه سيقوم بتوجيه واستخدام أدواته بغاية خفض أو زيادة عرض النقود لمعالجة الأوضاع الاقتصادية سواء في حال التضخم أو الانكماش الاقتصادي ، وباستخدام ما يسمى بالسياسات النقدية التوسعية أو الانكماشية حسب الحال .

ولابد هنا من الإشارة إلى أن تكامل السياسة المالية والنقدية يعتبر أمراً حتمياً في تحقيق الأمن الاقتصادي ، والتنسيق بين أدوات كل منهما يضمن تحقيق الاستقرار والأمن الاقتصادي على جانبي الطلب والعرض . فالأمن والاستقرار الاقتصادي المنشود سيصيب كلاً من المستهلكين ( جانب الطلب ) ، والمنتجين ( جانب العرض ) مما يعني أن كليهما يعتبر رافداً أساسياً من روافد التنمية الشاملة . ( سعد الدين ، 2014 ، 1 )

وقد يكون قانون الاستقرار الاقتصادي الذي أقره بنك الكويت المركزي مؤخراً لمواجهة الآثار السلبية التي عصفت بالسوق المالي وسوق الائتمان الكويتي خير مثال على أهمية السياسة النقدية في تحقيق الأمن الاقتصادي ولو بشكل نسبي ، وفرض الرقابة على عرض النقود في السوق الكويتي محاولة لتخفيف أثر الصدمة والأزمة المالية العالمية الراهنة . ( بنك الكويت المركزي ، 2015 )

### الخلاصة والتوصيات

تطرقنا في الصفحات السابقة للعلاقة الهيكلية بين مفهوم التنمية الشاملة والأمن الاقتصادي كجزء من مفهوم الأمن المتعدد الأبعاد ، وقد جاء في هذا السياق إعلان الألفية الثالثة للأمم المتحدة وما تضمنته من أهداف إنمائية وتنموية شملت عدة مجالات من ضمنها توفير الأمن الاقتصادي وإزالة أو تخفيض مستويات الفقر المتقع التي تعاني منه شرائح واسعة الانتشار بين سكان الكرة الأرضية ، من خلال إيجاد أسواق اقتصادية ومالية سليمة والتطوير المؤسساتي ودعم منظمات المجتمع المدني ، وإيجاد منظومة تبادل تجاري متكافئ وناجح مما يؤدي لنمو اقتصادي متوازن وتوزيع عوائد النمو والتنمية بشكل عادل بين الناس ( تقرير التنمية البشرية لعام 2007 ) .

إن مفاهيم الأمن بمختلف تسمياتها ولطالما اعتبرت مشتقة من مفهوم الأمن بأبعاده المتعددة فهذا يعني أن هناك علاقة هيكلية وعضوية بين هذا المفهوم والتنمية الشاملة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . لكن للأمن الاقتصادي العديد من المحددات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي ، حيث حاول البحث إظهار بعض هذه المحددات وانعكاساتها على الأمن الاقتصادي والتنمية في دولة الكويت . كما تم تناول بعض الآليات الممكنة لتحقيق الأمن الاقتصادي سواء في مجال التنوع الاقتصادي أو السياسة المالية أو السياسة النقدية مما يعزز الأمن الاقتصادي والتنمية الشاملة ويعزز ما يمكن تسميته بجهود الدفاع الاقتصادي.

وهنا يمكن المقاربة بأن في جميع الدول هناك جهود للدفاع، وقد يكون جزء من مهام الدفاع الوطني التطرق لمفهوم الدفاع الاقتصادي وذلك للتطرق للهجوم الاقتصادي الذي يشهده العالم من اقتصاديات كبيرة باتجاه اقتصاديات صغيرة. أي أن الحروب ليست بالضرورة في عالم اليوم هي حروب عسكرية، بل هي حروب اقتصادية. وإذا كانت التجارب التاريخية تدل على أن هناك حروب عسكرية محلية وإقليمية ودولية لأغراض سياسية أساساً وتأتي الأهداف الاقتصادية بشكل تباعي، فإن أحداث العالم اليوم توضح أن الحروب الاقتصادية السلمية جاءت لتحل المكانة الأولى وقد تأتي الحروب العسكرية كرفيف وليس كأساس.



### التوصيات

واستناداً لما سبق ولتوفير مقومات الأمن الاقتصادي ودعم موقف الدفاع الاقتصادي في دولة الكويت فقد يكون من المناسب إيراد بعض النقاط التالية:

- ضرورة مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية المصاحبة لإفرازات العولمة الاقتصادية المعتمدة على اقتصاديات السوق أساساً.
- ضرورة التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعربية والدولية كواقع يفرض نفسه من خلال التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة ، وبالتالي دمج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي .
- تعزيز المركز التنافسي للدولة من خلال توسيع التنوع الاقتصادي .
- تعزيز دور شراكة القطاع الخاص بأعمال التنمية من خلال مشاريع شراكة القطاع الخاص مع القطاع العام (PPP) وكذلك مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) ، أو حتى من خلال مشاريع الخصخصة في الملكية و/أو الإدارة . ( نجار ، 2003 )
- انتهاز استراتيجيات اقتصادية تحتوي المزيد من استيعاب المصالح الحيوية للاقتصاد الكويتي من خلال خطط واستراتيجيات تنموية تضمن المزيد من تأهيل الاقتصاد الوطني في مختلف المجالات ولمزيد من التنوع الاقتصادي بما يتلاءم مع الاقتصاد العالمي المعاصر ويقلل التبعية للمصدر الاقتصادي الأحادي الناضب .
- التركيز على التنوع الاستثماري في المجالات الإنتاجية الحقيقية بعيداً عن الدخول والاستثمارات الريعية .
- دعم وتشجيع قيام المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تؤدي لإيجاد فرص عمل وتخفيض البطالة وتنويع في الناتج المحلي .
- دعم صناعات إحلال المستوردات باعتبار أن دولة الكويت تعتبر مستورد صافي للغالبية العظمى من احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية.
- الاستمرار في خطط توطين الأعمال الفعلية التي تؤدي لدخول حقيقية وربط المناهج التعليمية مع احتياجات أسواق العمل المنتج بما يضمن تحقيق هدف التوطين.
- التوسع والاهتمام بالسياسات السكانية لتعديل الخلل في التركيب الهيكلي السكاني المزمّن وفق ما توضحه أشكال الأهرامات السكانية للدولة في جميع التعدادات السكانية لدولة الكويت.

وأخيراً:

فقد جاء في سورة قريش : " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف "

كما قال (ص) : " من أصبح منكم آمناً في سربه ، معافى في جسده ، عنده قوت يومه ، فكأنما حيزت له الدنيا بما فيها "

### - المراجع -

1. أحمد منير نجار (1999) دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 92
2. أحمد منير نجار (2003) ما هية الخصخصة والدروس المستفادة من بعض تجاربها، مجلة

- الكويت الاقتصادية، العدد (15) ، 2003
- 3 أحمد منير نجار (2006) نظام BOT خطوة في خارطة الطريق نحو الخصخصة، مجلة المصارف، العدد (30)، 2006
4. أسماء سعد الدين (2014) التفاعل بين السياسات النقدية والمالية، جريدة المرسال الإلكترونية، 24 مايو 2014، Almsal.com
5. تقرير الشال ( 2015 ) الكويت تحتاج لتغييرات في السياسة المالية بعد انتفاخ نفقاتها وانحسار إيراداتها، 4 يوليو 2015، كويت نيوز، Kuwaitnews.com
6. حسين عبد المطلب الأسرج (2011) تحديات الأمن الاقتصادي للإنسان العربي، مجلة العلوم الاجتماعية الإلكترونية، نوفمبر 2011
7. صباح عبد الرسول التميمي (2009) دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة النهدين
8. طوني بلير (2009) رؤية الكويت حتى عام 2030، مؤسسة بلير للاستشارات، يونيو 2009
9. عبد العزيز عبد الله الخضير (2009) الأمن والتنمية نظرة نحو المستقبل، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، aleqt.com
10. عبد الوهاب السعدون (2016) تنويع القاعدة الاقتصادية فرصة فريدة للاقتصاد الكويتي، جريدة الراي الكويتية، 22 يونيو، العدد 13505